

2019/27

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 5 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المراجعة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة لتمويل استيراد الغاز الطبيعي

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 5 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المراجعة المبرمة بتاريخ 5 فيفري 2019 بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة بمبلغ لا يتجاوز مائة وأربعة وخمسون مليون (154.000.000) دولار أمريكي لتمويل استيراد الغاز الطبيعي.

المواردات
4 - ابريل 2019
مستشار، مسؤول، المشرف والمستشار المركزي

2019/27

2019/27

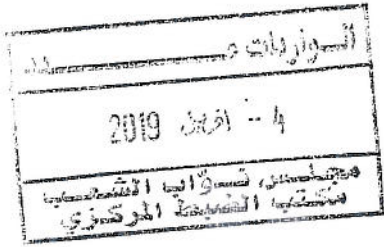
شرح الأسباب

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 5 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المراجعة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة لتمويل استيراد الغاز الطبيعي

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 5 فيفري 2019 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المراجعة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة لتمويل استيراد الغاز الطبيعي، وذلك تطبيقاً لأحكام الدستور وخاصة الفصل 65 منه.

(1) أهداف الاتفاقية:

تهدف هذه الاتفاقية إلى دعم علاقات التعاون بين بلادنا والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خلال مساهمة المؤسسة المذكورة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز.



(2) مبلغ التمويل: 154 مليون دولار أمريكي.

(3) الشروط المالية:

- صيغة التمويل: عقد مراجعة،
- هامش الربح: الليبور + 2.1 % ،
- المصاريف الإدارية: 154 ألف دولار أمريكي (0.1 % من مبلغ التمويل)،
- التسديد: 6 أشهر من تاريخ كل عملية سحب قابلة للتدوير (كل مبلغ يتم سحبه ثم سداده كاملا يصبح متاحا للاستخدام مرة أخرى وذلك خلال مدة الإنجاز).
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

(4) مدة الإنجاز : سنة واحدة من تاريخ أول عملية سحب.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.

2019/27